

مدى مشروعية

منتدى إقرأ الثقافي
الأعمال الطبية

www.iqra.ahlamonttada.com



البروفيسور الدكتور
مصطفى إبراهيم الزلمي

2011

الطبعة الأولى

لتحميل انواع الكتب راجع: (مُنْتَدَى إِقْرَأَ الثَّقَافِي)

پدای دانلود کتابهای مختلف مراجعه: (منتدی اقرا الثقافی)

پۆدابه‌زاندنی چۆردها کتیب: سه‌ردانی: (مُنْتَدَى إِقْرَأَ الثَّقَافِي)

www.iqra.ahlamontada.com



www.iqra.ahlamontada.com

للكتيب (کوردی , عربي , فارسي)

مدى مشروعية الاعمال الطبية

تأليف

البروفيسور الدكتور

مصطفى ابراهيم الزلي

الاستاذ المتمرس في الشريعة والقانون

لا تنتقل ملكية هذا الكتاب
إلى المهدي له، إلا بعد قراءته.

مدى مشروعية الأعمال الطبية
تأليف : الدكتور مصطفى إبراهيم الزلي
الطبعة الرابعة ٢٠١١
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
تصميم : جمعة صديق كاكه
إشراف الطبع : ريدار رؤوف احمد

<http://zalmi.org/arabic>
dr.alzalmi@gmail.com
facebook.com/dr.alzalmi

مدى مشروعية الاعمال الطبية

من البدهي ان تطور الحياة أدى إلى اكتشافات علمية ومستجدات طبية وهي تنتظر احكامها من اجتهادات العلماء المختصين.

ومن العبث التفتيش عن تلك الاحكام في المدونات الفقهية القديمة لان هذه المستجدات لم تكن موجودة في عصور ائمة الفقه (رحمهم الله) حتى يبحثوا عن احكامها عن طريق اجتهاداتهم.

كذلك من الواضح ان القرآن الكريم دستور الهي اخير معدل للدساتير الالهية السابقة^(١) فكما ان وظيفة الدساتير الوضعية في دول العالم هي التخطيط والتصميم لتنظيم الحياة والاقتصار على القواعد الكلية والمبادئ العامة وتخويل السلطة التشريعية تشريع قوانين يعالج كل واحد منها جانبا معينا من متطلبات الحياة على ان لا تتعارض تلك القوانين مع القواعد الدستورية.

كذلك الدستور الالهي للمجتمع البشري لم يتناول الجزئيات ولم يدخل في التفصيلات وانما اقتصر على القواعد الكلية وخول العقول البشرية ارجاع الجزئيات في كل زمان ومكان إلى تلك الكليات في ضوء مستلزمات الحياة.

وضع للانسان دائرة من الاخلاق وامر في أكثر من (٥٠) آية قرآنية بتحريك العقل البشري حسب متطلبات الحياة في كل عصر وفي كل مكان وتطويرها نحو الافضل في جميع المجالات شريطة ان يكون هذا التحرك العقلي داخل تلك الدائرة الاخلاقية.

^(١) فأقر من الاحكام ما هو ثابت لا يتغير بتغير الازمان والامكنة، والغى (نسخ) ما عداها كما جاء بأمرها الاحكام الجديدة التي تتناسب مع سعادة الاسرة البشرية ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض.

وان يستمر العقل على تغيير الاحكام المبنية على المصالح البشرية كلما تغيرت هذه المصالح كما تقضي بذلك القاعدة الشرعية العامة المتفق عليها (لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان)^(١) فهي لا تشمل الاحكام الاعتقادية ولا احكام العبادات ولا الاحكام المدلول عليها بنصوص قرآنية دلالة قطعية^(٢).

وبناءً على هذه الحقائق فانه كل ما يتعلق بحياة الانسان الدنيوية المبني على المصالح المشروعة البشرية بتغير احكامها بتغير تلك الاحكام وتطور الحياة.

وان احكام الاعمال الطيبة الحديثة وما يحدث في المستقبل تستنتج اما من القواعد النصية الكلية العامة من نصوص القرآن والسنة النبوية الثابتة. واما من القواعد الاجتهادية في حالة غياب القاعدة النصية.

ومن القواعد الشرعية النصية العامة من القرآن الكريم (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه)^(٣).

ومن القواعد النصية في السنة النبوية (لا ضرر ولا ضرار).

لا ضرر: أي لا يجوز الحاق الضرر بالغير بدون مبرر شرعي.

ولا ضرار: أي الضرر لا يزال بالضرر.

ومن اقواله الدالة على وجوب التداوي قوله (تداوا عباد الله فان الله لم يضع داءً الا وضع له دواء الا الهرم)^(٤).

(١) المادة (٣٩) من مجلة الاحكام العدلية.

(٢) كما في قوله تعالى (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) (سورة النساء: ١١). فهذا الحكم لا يقبل التعديل والاجتهاد لانه منصوص عليه بدلالة قطعية وبصير قطعي الثبوت.

(٣) سورة البقرة: ١٧٣.

(٤) سنن ابن ماجه ٢: ١١٣٧ رقم الحديث (٣٤٣٦).

ومنها قوله (من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة)^(١).

من القواعد الاجتهادية المتفق عليها الواردة في مقدمة مجلة الاحكام العدلية ما يلي:

- ١- الضرر يزال (م٢٠).
- ٢- الضرورات تبيح المحظورات (م٢١)^(٢).
- ٣- الضرورات تقدر بقدرها أي يجب الاقتصار على قدر الحاجة لرفع الضرورة.
- ٤- الضرر لا يزال بمثله (م٢٥).
- ٥- يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام (م٢٦).
- ٦- الضرر الاشد يزال بالضرر الاخف (م٢٧).
- ٧- إذا تعارضت مفسدتان روعي اعظمهما ضررا بارتكاب اخفهما (م٢٨).
- ٨- يختار اهلون الشرين (م٢٩)^(٣).
- ٩- درأ المفسد أولى من جلب المنافع (م٣٠).
- ١٠- إذا تعارضت المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة تقدم الأولى على الثانية.
- ١١- إذا تعارضت مصلحة محققة مع مصلحة احتمالية تقدم الأولى على الثانية.
- ١٢- الضرر يدفع بقدر الامكان (م٣١).

^(١) صحيح مسلم ٢٠٧٤/٤.

^(٢) اصل القاعدة المشهورة (الضرورات تبيح المحظورات) لكن هذا خطأ شائع لان الضرورة من موانع المسؤولية الجنائية وليست من أسباب الإباحة فلا ترفع المسؤولية البدنية. فالصواب (تمييز) بدلا من (تبيح) والجواز في حالة الضرورة يكون رخصة فمن اكل مال الغير تحت ضغط الاضطرار يجب عليه التعويض لان الاضطرار لا يبطل حق الغير في التعويض.

^(٣) ضده القاعدة تفيد نفس مضمون القاعدة التي قبلها ومن تطبيقاتها: الإجهاض لغرض انقاذ حياة أم الجنين، وقطع العضو المصاب بالسرطان لدفع انتشاره.

- ١٣- الحاجة تنزل منزل الضرورة عامة أو خاصة (م٣٢).
 - ١٤- الاضطرار لا يبطل حق الغير (م٣٣).
 - ١٥- ما يتوقف عليه الواجب واجب.
 - ١٦- كل ما فيه نفع الفرد أو المجتمع أو كليهما فهو جائز إذا لم يكن هذا النفع على حساب ضرر الغير.
 - ١٧- كل ما فيه ضرر الفرد أو المجتمع أو كليهما فهو محظور ما لم ترتب على هذا الضرر نفع عام^(١).
- وجدير بالذكر ان معيار التمييز بين النفع والضرر في هاتين القاعدتين يجب ان يكون موضوعيا وفق ميزان الشريعة الإسلامية والنظام العام فلا يعتد بالمعيار الشخصي.
- ومن الواضح ان تطبيقات الأعمال الطبية كثيرة لا يمكن تحديدها وحصرها تحت عناوين محددة لذا اقتصر على دراسة نماذج منها.
- واختار للبحث من بين هذه النماذج الموضوعات الاربعة الآتية:
- ١- بتر وزرع الأعضاء البشرية.
 - ٢- الإجهاض بين الخطر والجواز.
 - ٣- التلقيح الصناعي وتحديد النسل.
 - ٤- التعامل مع الجين البشري والاستنساخ.
- ونتناول بالبحث هذه النماذج الاربعة في أربعة مباحث بإيجاز استبعادا للاطالة المخل.

^(١) فعقاب الجاني فيه ضرره وضرر أسرته لكنه مباح لما يترتب عليه توفير الامن وحماية حياة الأبرياء واموالهم واعراضهم.

وهاتان القاعدتان الاخيرتان من استنتاجي استنبطتهما من روح الشريعة الإسلامية ومن العقل السليم الذي جعله الله مناطا لتكليف الانسان باحكامه.

المبحث الأول

بتر وزرع الأعضاء البشرية

الشقوقات المتصورة لبتر وزرع الأعضاء البشرية هي:

أما ان تكون تلك الأعضاء صناعية مصنوعة من الجمادات كزرع عضو مصنوع من مادة البلاتين مثلا في جسد انسان كما في حالات الكسور وغيرها واما ان تكون مأخوذة من الكائنات الحية، وهذه الكائنات اما حيوان أو انسان، والحيوان اما ان يؤكل لحمه أولا، وفي الحالتين اما ان يكون حيا أو ميتا أو في حكم الميت كالمحكوم عليه بالاعدام.

وفي حالة الحياة اما ان يزرع العضو في نفس الشخص المأخوذ منه أو في جسد انسان آخر.

وفيما يلي احكام هذه الشقوقات:

أولا: إذا كانت الأعضاء مصنوعة من الجمادات من المعادن وغيرها كالبلاتين ونحوه فالزرع مباح في جسد أي انسان يحتاج إلى هذا الزرع لانه عمل نافع ينقذ حياة انسان أو يحافظ على سلامة جسده أو جماله وليس في هذا الزرع أي ضرر يلحق بالغير بسببه لذا يعد مباحا شرعا وقانونا.

لكن بشرط ان تقوم بهذه العملية جماعة من الاطباء المختصين وان تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع المضاعفات المضرة والتداعيات السلبية.

ثانيا: إذا كانت الأعضاء مأخوذة من كائن حي غير الانسان فالامر لا يخلو من احدى الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى هي ان يكون الحيوان مما يباح اكله بعد الذبح فعندئذ بتر عضو منه وزرعه في جسد انسان بحاجة إليه في صورة كون الحيوان لا يزال حيا أو

بعد ذبحه عمل مباح ومشروع قياسا على حل اكله.
 اما إذا كان ميتة فان كان العضو المأخوذ منه عظما أو ما في حكمه كالقرن
 والسن فان الحكم أيضا الإباحة لانه لا يحكم على هذا العضو بالنجاسة.
 وإذا لم يكن عظما ولا ما في حكمه فلا يباح الزرع ما لم تقوم ضرورة كاتخاذ
 الحياة أو حماية السلامة أو ارجاع الجمال إلى ما كان عليه من صنع الله، لقوله
 تعالى (فمن اضطر غير باغ ولا عاد^(١)) فلا اثم عليه)
 وغير ذلك من الآيات القرآنية التي اجازت المحظورات في حالات الضرورات.
الحالة الثانية: ان يكون الحيوان مما لا يباح اكله فعندئذ لا يجوز زرع أي
 عضو منه حيا أو ميتا في جسد الانسان في حالات السعة أو وجود البديل
 قياسا على تحريم اكله

اما في حالة قيام حاجة ضرورية لاتخاذ الحياة أو سلامة الجسم فان الحكم هو
 الجواز للآية المذكورة، ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار)
 ولقاعدة (الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة) مع رعاية قاعدة
 (الضرورات تقدر بقدرها).

ثالثا: إذا كانت الأعضاء مأخوذة من انسان حي فلاحتمالات المتصورة هي
 الآتية:

أ - إذا كان العضو يؤخذ من جسم انسان يزرع في نفس الجسم كأخذ قطعة من
 جلده في مكان ليرقع به مكان آخر للحفاظ على الجمال الالهي أو أخذ الوريد
 من الساق لزرعه في القلب أو ما شابه ذلك فان الحكم هو الإباحة لعدم وجود
 مانع شرعا وقانونا.

ولقيام النفع وعدم وجود ضرر داخلي أو خارجي وبوجه خاص إذا كان في هذا
 العمل اتخاذ الحياة أو الحفاظ على السلامة الجسدية أو استعادة الجمال الذي

^(١) لم يكن متجاوزا عن حد الضرورة لان الضرورات تقدر بقدرها.

تشوه بمحدث عارضي.

ب - إذا كان الهدف بتر عضو انسان لزرعه في جسد انسان آخر يكون حكمه الشرعي والقانوني وفق الضوابط الآتية:

أ - إذا لم يكن لهذا العضو نظير يقوم بوظيفته بعد البتر كالقلب والطحال والمرارة ونحو ذلك فان الحكم هو عدم الجواز مطلقا سواء رضي صاحب العضو أو لا لسببين:

أحدهما ان حياة كل انسان ليست ملكا خاصا له حتى يحق له التنازل لان هذا البتر ينهي حياته فهو بمثابة الانتحار، والانتحار بصورة مباشرة أو غير مباشرة محرم شرعا وقانونا ومخالف للنظام العام.

والسبب الثاني عدم وجود المفاضلة بين انسان وآخر حتى ينقل عضو المفضل عليه إلى جسد المفضل، ويضحي بحياة الأول في سبيل انقاذ حياة الثاني.

ولان القاعدة الشرعية والقانونية تقضي بانه لا يزال الضرر بالضرر.

وجدير بالذكر ان البتر بعد الوفاة لا يشترط فيه ان يكون للعضو نظير يقوم بوظيفة ما يبتز لان علة هذا الشرط هي حماية حياة المتبرع والحياة غير باقية والقاعدة الشرعية العامة تقضي بان (الحكم يدور مع علته وجودا وعدما)^(١).

^(١) هذا الجواز الشرعي أقرته القوانين الحديثة منها قانون الانتفاع بالعيون للاغراض الطبية الاردني رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٦ المادة الثانية التي تنص على ان (لكل من كانت جثة في حياته بوجه مشروع ان يأذن باستئصال قرنيتي العينين منها خلال ثلاث ساعات من وقت الوفاة بهدف زرعهما لمريض بحاجة ماسة اليها أو لغرض حفظها في مصرف العيون حين ظهور الحاجة اليهما)

وهذا بشرط عدم ثبوت ما يدل على عدم موافقة المتوفى في حياته على ذلك وعدم معارضة ذوي العلاقة بعده وان يقوم بالعملية الطبيب المختص.

ب - إذا كان للعضو نظير في الجسم يقوم مقامه باداء وظيفته كالكلية فان الحكم هو الجواز بالشروط الآتية:

١- ان تكون هناك ضرورة تدعو إلى البتر والزرع وان لا يوجد بديل لان العمل في حد ذاته وفي الظروف الاعتيادية غير مشروع اجيز استثناءً لمصلحة المريض عملاً بقاعدة الضرورات تبيح المحظورات^(١).

٢- ان يكون البتر بقدر الحاجة الضرورية لان الضرورات تقدر بقدرها.

٣- ان يتم التنازل عن العضو من صاحبه برضاء وهو بالغ عاقل مختار واهل للتبرع.

٤- ان يؤخذ رضاء المريض أو وليه أو وصيه لكن في حالة الضرورة وتعرض المريض لخطر الموت أو الاصابة بعاهة مستديمة يحق للطبيب المختص ان يتدخل دون انتظار هذا الرضاء فيجوز اجبار المريض على العلاج في حالات الضرورة وقيام الخطر لانه يكفي للجواز وجود إذن الشارع وهو موجود في حالة الضرورة وقيام الخطورة.

٥- ان لا يكون هناك أي خطر على صاحب العضو أو سلامته في الظن الغالب لدى اللجنة الطبية المختصة التي تتولى القيام بالعملية للقاعدة الشرعية والقانونية التي تقضي بان الضرر لا يزال بمثله^(٢).

^(١) وقد نص قانون زرع الأعضاء البشرية العراقي رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٦ على هذا الشرط في مادته الأولى التي نصها (يجوز اجراء عمليات زرع الأعضاء البشرية للمرضى بهدف تحقيق مصلحة علاجية راجحة لهم تقتضيها المحافظة على حياته).

^(٢) لكن في بعض القوانين إذا توافر رضاء المتبرع وهو بالغ عاقل يجوز الزرع والبتر رغم قيام الخطر على حياة المتبرع كما نص على ذلك قانون العقوبات الايطالي في المادة (٥٠)

- ٦- ان تتم عملية البتر والزرع من قبل لجنة طبية مختصة بعد فحص المريض والتأكد من عدم الخطورة على حياة المتبرع^(١).
 - ٧- ان تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع المضاعفات السلبية وان تجرى العملية في مستشفى خاصة تتوافر فيها الاجهزة الحديثة من شأنها ان تكون عاملا مساعدا لنجاح العملية للقاعدة الاولى (ما يتوقف عليه الواجب واجب)^(٢).
 - ٨- ان لا يكون هناك بديل آخر مشروع لان البتر خلاف الأصل ولا يصار إليه الا في الظروف الضرورية الاستثنائية.
 - ٩- ان يكون الباعث الدافع إلى عملية البتر والزرع هو شفاء المريض واناقاذ حياته أو الحفاظ على سلامة جسده.
- وجدير بالذكر ان التزام الطبيب في العلاج بتحقيق الشفاء التزام ببذل العناية لا بتحقيق الغاية لان جميع مستلزمات هذه الغاية غير خاضعة لإرادة الطبيب فاذا لم تنجح العملية ولم يتحقق الغرض لا تترتب على ذلك مسؤولية الطبيب لا جنائيا ولا مدنيا ما لم يثبت قصوره أو إهماله.

(لا عقاب على من يتعدى على حق الغير أو يجعله في خطر إذا حصل ذلك برضاء صاحب الحق وكان من الجائز التصرف بالحق).

^(١) وقد نص على هذا الشرط الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون غرس الأعضاء البشرية السوري رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٢ (تقوم لجنة أطباء مؤلفة من ثلاثة أطباء بفحص المتبرع وتقدير ما ان كان الترخص بنقل العضو من جسمه لا يشكل خطرا على حياته).

^(٢) وبصدد هذا الشرط نصت المادة (٤) من قانون مصارف العيون العراقي على (ان تتم عمليات نقل العيون في مستشفى الرمد (ابن الهيثم حاليا) أو في مستشفى الجمهوري (مدينة الطب حاليا) أو في مستشفى أخرى تحدد بتعليمات يصدرها وزير الصحة).

١٠- ان لا يكون تنازل صاحب العضو مقابل عوض^(١١) بل يجب ان يكون تبرعا للأسباب الآتية:

أ - في المعاوضة نوع من الإهانة بالإنسان ومس لكرامته التي منحها الله إياه كما قال سبحانه وتعالى (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً)^(١٢).

ب - الأعضاء البشرية ليست أموالاً قابلة للتعامل ومن شروط صحة المعاوضات شرعاً وقانوناً ان يكون كل من العوضين قابلاً للتعامل.

ج - سد الذرائع بمنع وسيلة من شأنها ان تؤدي إلى نتيجة غير مشروعة بفتح الباب أمام الناس للتجارة بالأعضاء البشرية. وتؤيد هذه الحقيقة دعوة منظمة الصحة العالمية لهيئة الأمم المتحدة إلى حظر بيع الأعضاء البشرية والكف عنه نظراً لما شاع من استغلال شنيع للمتاجرة بها وتصديرها من دولة إلى دولة أخرى واتخاذها وسيلة للكسب وبصورة خاصة في الدول الفقيرة التي يجد فيها هؤلاء التجار اللاأخلاقين سوقاً رخيصة لبيع الأعضاء ثم تصديرها إلى المستشفيات العالمية فالمنع عن طريق المعاوضة مبدأ استقر عليه الشرع والقانون والاتجاه الدولي.

^(١١) تنص المادة الثالثة من قانون عمليات زرع الأعضاء العراقي على انه (يمنع بيع وشراء الأعضاء. بأي وسيلة ويمنع الطبيب الاختصاصي من اجراء العملية عند العلم بذلك) ويطلبه قانون حماية الصحة وترقيتها الجزائري رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٥م.
^(١٢) سورة الاسراء: ٧٠.

لكن لا يوجد مانع شرعي أو قانوني من قيام المتبرع له برد الجميل وتقديم خدمة مالية أو بدنية للمتبرع بعضوه له وتستثنى من قاعدة المنع عن طريق المعاوضة شرعا وقانونا حالة الضرورة فلو توقف انقاذ حياة المريض على زرع هذا العضو ولم يكن بالامكان حصوله من مصدر آخر عن طريق التبرع وامر صاحب العضو على عدم الموافقة الا عن طريق المعاوضة فان الحكم يتحول من المنع والمظير إلى الجواز عملا بقاعدة الضرورات تبيح المحظورات.

١١- ان تتحمل حالة المريض الصحية لاجراء العملية^(١).

رابعاً: إذا كان العضو يؤخذ من انسان ميت ليزرع في جسم انسان حي فيشترط لجوازه شرعا وقانونا توافر الشروط الآتية:

- ١- ان تكون الوفاة ثابتة بتقرير طبي.
- ٢- ان تكون هناك ضرورة تدعو إلى اخذ عضو من هذا الانسان الميت لغرض زرع في جسد انسان حي.
- ٣- ان لا يكون العضو مما يؤدي إلى اختلاط النسب ونقل موروثات عن الشخص الأول إلى الشخص الثاني كالمبيض والخصية.
- ٤- موافقة ذوي الشأن أي موافقة المريض قبل وفاته إذا كان واعيا واهلا للتبرع وموافقة اهله بعد مماته.

^(١) وقد نصت الفقرة (٤) من المادة الأولى من قانون الآداب الطبية رقم (٢٨٨) والمنشور في الجريدة الرسمية العدد (٩) في ١٩٩٤/٣/٣ على الشرطين العاشر والحادي عشر كالآتي (٤- ان يكون اعطاء الأعضاء على سبيل الهبة المجانية غير المشروطة. ولا يجوز اجراء العملية لمن لا تسمح حالته الصحية بذلك أو في حال احتمال تهديد صحته بخاطر جديد من جرائه.

- ٥- عدم العبث بجسد الميت وعدم التوسع في انتزاع أعضائه لان اصل النقل محظور أجزى استثناءً للضرورة والضرورات تقدر بقدرها.
- خامساً: استقطاع الأعضاء ممن هو في حكم الميت كما في حالة موت الدماغ.
- ومن المعروف ان الدماغ يتكون من ثلاثة اجزاء وهي:
- ١- المخ وهو مركز التفكير والذاكرة والاحساس.
- ٢- المخيخ ويتلفظ (المخيخ): وظيفته توازن الجسم.
- ٣- جزء المخ وهو المركز الاساس للتنفس والتحكم في القلب والدورة الدموية.

ومن المعروف أيضا إذا مات المخ أو المخيخ من اجزاء الدماغ امكن للانسان ان يحيا حياة غير اعتيادية وهي ما تسمى الحياة النباتية أو مرحلة ما بعد الإغماء.

اما موت جذع الدماغ فالرأي السائد عند أكثر الاطباء المختصين انه نهاية للحياة حيث يتوقف القلب والنفس تماماً بعد رفع آلة جهاز الإنعاش.

حكم الاستقطاع ممن هو في حكم الميت قبل الموت النهائي:

الحكم هو عدم الجواز لسببين:

احدهما: الموت في الشريعة الإسلامية مفارقة الروح البدن فهذا لا يتحقق في هذه الحالة فهو لا يزال مالكا لأعضائه وأمواله وزوجا لزوجته فلا يجوز توزيع تركته ولا تبدأ زوجته بالعدة ولا تتزوج مهما طالت هذه الحالة.

والثاني: ما دام الاستقطاع يمس كرامة الانسان فلا يجوز الا بأذن صاحبه أو ورثته فاذنه لا يعتد به لانه عديم الوعي وبالتالي عديم الأهلية كما لا يعتد بأذن ورثته لأنهم لا يملكون التصرف في امواله فكيف يملكون التصرف في أعضائه.

وهنا سؤال يطرح نفسه على بساط البحث وهو انه إذا مات الدماغ ولكن القلب لا يزال يعمل بالجهاز الصناعي هل يجوز رفعه؟
الجواب هو الآتي:

- ١- يجوز رفعه إذا استعاد المريض صحته بإرادة الهية لان الله على كل شيء قدير وإذا رفع قبل ذلك يعتبر الرفع بدون مبرر قتلاً بالتسبب.
- ٢- رفعه لاجل انقاذ حياة مريض آخر غير جائز قبل التأكد من موته لعدم الفرق بين انسان وآخر لان حياة كليهما محمية بالشرع والقانون.
- ٣- في حالة اليأس من الشفاء بقرار من اللجنة الطبية المختصة وكان هناك مريض آخر يتوقف انقاذ حياته على هذا الجهاز ولا يوجد جهاز آخر مثله يجوز ان يرفع من قبل الطبيب المختص بناءً على القاعدة الشرعية والقانونية (إذا تعارضت مصلحتان احدهما محققة والاخرى احتمالية تقدم الأولى)^(١).

حكم استقطاع العضو من المحكوم عليه بالاعدام:

من حكم عليه بالاعدام لسبب شرعي وقانوني موجب لذلك وتم تصديق رئيس الدولة على الحكم وقرر يوم محدد لتنفيذ الحكم فلا يجوز قطع أي عضو من أعضائه ولو قبل التنفيذ بلحظات الا بموافقة الصريحة تحريراً على أساس الوصية لهذا العضو لانه تجوز الوصية في غير الأموال ولو كان العضو من الأعضاء غير الرئيسة

^(١) ومن تطبيقات هذه القاعدة جواز الحكم بوفاة المفقود لمصلحة الزوجة المحققة رغم تعارضها مع مصلحة الزوج المفقود لاحتمال بقاءه على قيد الحياة لان هذه المصلحة احتمالية وكذلك يجوز اجهاض الجنين لانقاذ حياة الام لان مصلحة حياة الام محققة ومصلحة حياة الجنين احتمالية.

رغم كونه من الأموات حكماً وذلك لان المحكوم عليه إذا أهدر حياته بارتكاب جريمة موجبة لذلك فانه لم يهدر كرامته التي منحها الله اياه.
فاحتراما لهذه الكرامة لا يجوز بتر أي عضو منه الا بموافقته الصريحة على ان يكون حين الموافقة بالغاً عاقلاً واعياً مختاراً غير مجبر على الموافقة.

الوصية بالأعضاء البشرية :

في الشريعة الإسلامية تجوز الوصية بمال أو غير مال إذا توافرت الشروط الشرعية للوصية بان يكون الموصي اهلاً للتبرع والموصى به مشروعاً والموصى له يكون اهلاً للوصية.
وتشترط القوانين^(١) الشكلية لهذه الوصية من حيث الاثبات لا من حيث الصحة.

حكم نقل الدم من جسد شخص إلى شخص آخر :

الحكم هو الإباحة بالشروط الآتية:

- ١- موافقة صاحب الدم وهو اهل للتبرع.
- ٢- فحص الدم مقدماً وصلاحيته للنقل إلى جسد المريض المحتاج إليه.
- ٣- ان يكون بدون مقابل الا في حالات لا يمكن الحصول عليه الا بمقابل.
- ٤- قيام الحاجة الضرورية إليه.
- ٥- ان لا يكون دماً مسفوحاً. والمسفوح هو الدم الذي يخرج من مكانه المستقر فيه ويتعرض للهواء لانه ثبت في الطب الحديث ان الدم يعتبر اخصب وسط لنمو الجراثيم إضافة إلى انه يحمل افرازات سامة ويكون مباحاً إذا لم يكن مسفوحاً بان يتعاطاه الانسان مع اللحم أو العظم أو بان يسحب من جسم

^(١) ومن هذه القوانين قانون زرع الأعضاء العراقي (م/١٢/١) من يتبرع بها أو يوصي بها حال حياته شريطة ان يكون كامل الأهلية عند التبرع أو الايضاء باقرار كاتب.

شخص إلى قنينة ومنها إلى شخص آخر كما هو المتبع في المستشفيات في العصر الحديث^(١).

حكم التجميل :

عمليات التجميل مشروعة ومباحة باتفاق فقهاء الشريعة الإسلامية إذا لم يكن فيها تغيير لصنع الله. فرفع الحاجب ووضع حاجب صناعي مكانه بصنع أو غيره غير جائز شرعا لان فيه التغيير لصنع الله. والصبغ على الشفة وعلى الأظافر حرام فلا يجوز أيا كان الباعث الدافع لانه غطاء يمنع وصول الماء إلى الجسد فيكون كل من غسل الجنابة والوضوء باطلا وبالتالي تكون الصلاة باطلة أيضا. اما إذا استهدفت عمليات التجميل اصلاح عضو واعطاءه الشكل الطبيعي كفصل اصبعين ملتصقين أو إزالة اصبع سادس زائد فهي في حقيقتها اعمال علاجية من حيث انها ترمي تخليص الجسم من عارض غير طبيعي. وكذلك لا خلاف في اباحة التجميل لازالة اثار الحريق وغيره لان الله جميل يحب الجمال.

حكم تشريح الميت :

الاصل هو عدم الجواز لان تشريح الميت ايا كانت طبيعته وطريقته فيه نوع من المس بكرامته والانسان قد كرمه الله في حالتي الحياة والمعاة على حد سواء. فيجب ان يكرم ويحترم بعد الوفاة تكريمه واحترامه في حالة الحياة .

(١) الإسلام والطب الحديث للدكتور عبد العزيز إسماعيل.

ولكن الشريعة الإسلامية علمتنا في أكثر من (٥٠) آية قرآنية استخدام العقل والموازنة بين المصالح المتضاربة وتقديم الأهم منها على المهم والسير في ركب الحضارة البشرية والاحذ بنظر الاعتبار أهمية المستجدات العلمية وعدم الوقوف ضد كل جديد إلا بعد المقارنة بين مضاره ومنافعه وبشوت تغلب منافعه على محاسنه فإذا تبين من التجارب العلمية أن للمكتشف العلمي الجديد فوائد أكثر من الأضرار يجب على المفتي والقاضي عدم التردد في الافتاء بجوازه شريطة التقيد بضوابطه ورعاية قيود وشروطه التي يحددها ميزان الشرع.

ومن القواعد العامة في الشريعة الإسلامية أن كلما يكون ضرره أكثر من نفعه مُحَرَّم، كختان الإناث، وكل ما يكون نفعه أكثر من ضرره مباح أو واجب، كختان الذكور.

شروط التشريع الطبي :

يشترط لمشروعية عملية التشريع شروط أهمها :

أن تكون هناك حاجة ماسة ومصلحة مشروعة تقتضي القيام بعملية تشريع الميث .

الحصول على موافقته في الحياة أو موافقة ذويه بعد المماة موافقة صريحة بعيدة عن الإكراه الأدبي والمادي .

أن تقوم بالعملية الأطباء المختصون وعليهم أن يتبعوا الطرق الأصولية في هذه العملية .

أن يكون الباعث الدافع إلى التشريع خدمة مصالح الأحياء من الناس .

أن يكون التشريع بقدر الحاجة لأن جوازه استثناء.

والاستثناء يتطلب الاقتصار على قدر الحاجة لأن الضرورات والاستثناءات تقدر بقدرها.

العلل الغائية للتشريع (او جوازه):

التشريع ضروري لجميع حالات الموت المشتبه فيه تحقيقا للاغراض الاتية :

تمييز التسبب المباشر من غير المباشر للوفاة :

ومن الاسباب المباشرة ان تكون الاضرار والافاق الجراحية كافية لحدوث الموت كالنزف الدماغي او تمزقه او نحو ذلك .

ففي الاصابات الجراحية مثلا لو فرضنا ان شخصا طعن اخر باله حادة فمات اثر ذلك واتضح بعد تشريح ان الاضرار الجسمية التي أحدثتها الآلة المستعملة في الاعتداء تعد هي السبب المباشر لوفاة المجني عليه.

ومن الاسباب غير المباشرة كل تخريب يحصل في الجسم بحيث لا يكفي بمفرده لاحداث الموت وانما حدث لوجود افة مرضية شخصية كان المصاب قد ابتلى بها قبل الحادث الجنائي ومن الاسباب غير المباشرة ايضا ما يقطع علاقة سببية بين الفعل الجرمي والنتيجة كالاهمال في العلاج وحدث المضاعفات وبناءا على ذلك يجب على الطبيب ان يكون دقيقا في التمييز بين السبب المباشر وغير المباشر لاختلاف حجم العقوبة المقدرة شرعا وقانونا للجاني في كلتا الحالتين .

تحديد مدى مسؤولية الفاعل :

عن طريق التشريع يستطيع الطبيب ان يقدم حالات خاصة ادلة علمية لتنبؤ التحقيق ولهذا الأدلة أهمية قصوى من حيث ان القاضي يستنير بها اصداره الحكم القضائي وتساعد هذه البراهين الفنية على ادانة المتهم او تبرئة ساحته او تخفيف الحكم عنه .

كما ان بإمكان الطبيب الذي يقوم بعملية التشريع تحديد اضرار كل الة جراحية بمفردها فيما لو استعملت الات متعددة ومن قبل اكثر من شخص واحد ساهم في

الجريمة ثم تعيين علاقة اضرار كل الة بصحة المصاب او بسبب وفاته تبعا لظروف الواقعة وطبيعة الجريمة.

الاهمال العلاجي :

يوضح الطبيب للمحقق العدلي (او قاضي التحقيق) كل افعال علاجي يتضح له ثم يقرر مدى علاقته بسبب الموت وعلى هذا الاساس شرعت بعض الدول^(١) قانون منع الطبيب العدلي من ممارسة مهنته الطبية بصورة خاصة للتعارض بين الصفة الاستشارية و الصفة العلاجية.

إخفاء معالم الجريمة :

من المعروف ان المتهم قد يحاول تضليل قاضي التحقيق بشتى الوسائل المتيسرة لديه كان يسكب مادة النفط على جسد المجني عليه فيحرقه فيضل الطبيب العدلي عن طريق التشريح الى ان الحريق حصل بصورة عارضة وليس له دخل في حدوث الوفاة . وقد يقوم القاتل بتعليق الجثة ليوهم قاضي التحقيق ان الشخص انتحر بشنق نفسه لكن يتمكن الطبيب العدلي من التمييز بين الحقيقة وما قام به المتهم من إخفاء الواقع والحقيقة وتضليل المحقق او القاضي .

حيوية الاصابة :

وتدعى هذه الحالة الاصابة الحوية (او الفعالية) اذا حدثت في جسم حي وبتشريح الجثة يتمكن الطبيب من تشخيص حيوية وفعالية الجرح من عدمها ومن ان يشبت في الوقت نفسه سبب الموت الحقيقي .

^(١) كما في جمهورية مصر العربية خلافاً لما عليه القانون في العراق.

ومن تطبيقات هذه الحالة حادثة جنائية وقعت ثم دعيّت الهيئة التحقيقية بضمناها الطبيب العدلي لاجراء الكشف على جثة شخص قيل انه احترق قضاءً وقدرًا ونتيجة الكشف الظاهري والفحص التشريحي تبين ان الحرق كان حيويًا في مناطق معينة في جسم الضحية وغير حيوي في مناطق أخرى وظهر التشريح للطبيب العدلي وجود كدمات في تجويف الفم وهي تدل مظاهرها على انها حصلت اثر ادخال مادة غير خشنة بعنف داخل الفم كقطعة قماشية كما اظهر الفحص وجود اصابات حيوية في الراس بسبب الة راضة قاطعة كالفأس وبعد ان قدمت هذه المعلومات التشريعية لقاضي التحقيق اتضح له الامر بعد بذل جهود وكشف عما يكشف الواقعة من غموض ولما بقي القبض على الفاعل اعترف بانه ادخل بشماغه داخل فم المجني عليه للحيلولة دون استغاثته ثم هوى بالفأس على رأسه عدة مرات واوقد النار في الموقد وقرب رأس القتيل من النار بعد ان ظن انه قد فارق الحياة وقد ظهر للطبيب العدلي ايضا ان المصاب كان آنذاك في حالة غيبوبة عن طريق مشاهدة حروق حيوية على جسده .

ثم تبين ان شخصا مستخدما دخل الغرفة بعد الحادث واستخرج الشماغ من فم القتيل واجرى له تنفسا صناعيا ظانا انه لا يزال على قيد الحياة ثم اخبر الشرطة عن الحادث.^(١)

تعيين اتجاه الاصابة :

قد يتطلب من الطبيب العدلي تعيين اتجاه الاصابة في الجسم للاستفادة منها في معرفة اليدين كانت قد مسكت الآلة المارحة كما في حالة الاصابة الانتحارية او

^(١) ينظر: الطب العدلي علماً وتطبيقاً للدكتور وصفي محمد علي، مطبعة المعارف، ط ١، ١٩٧٦، ص ٧٧/١.

الجنائية أو المفتعلة (المصطنعة) أو لاستنتاج موضع الجاني هل كان على مستوى أعلى أو أدنى من القتل أو أنه أصابه من الأمام أو الخلف أو من الجانب للتمييز بين حالات الانتحار وبين الاعتداءات الجرمية.

تبين الآلة الجراحية:

يستطيع الطبيب العدلي في كثير من الحالات استناداً الى صفات الاضرار واشكالها وسعتها وعمقها واتجاهها ان يستنتج ان الآلة القاطعة كانت ذات حد واحد أو ذات حدين، أو ان الآلة الرافدة كانت مستطيبة الشكل أو دائرية أو ذات شكل معين آخر، أو ان الآلة النارية ذات مقذوف واحد كالبندقية أو المسدس أو اكثر كبندقية الصيد ومن الواضح ان لتحديد الآلة المستعملة في تنفيذ الجريمة دوراً مهماً في تحديد حجم الضربة استناداً الى مدى خطورة الجاني والقوته في ارتكاب الجريمة.

كيفية حدوث الإصابة:

يساعد التشريح الطبي في كثير من الوقائع على استنتاج منشأ الاضرار ومعرفة آليتها وعلي سبيل المثل في حادث السيارة تكون الغاية معرفة كيفية حصول الإصابة هل حصلت من أثر مرور عجلة السيارة أو من سقوطه منها أو بنتيجة ضغط شديد حصل على جسمه بعد رجوع السيارة الى الوراء أو نحو ذلك مما يحدد مدى مسؤولية سائق السيارة وتقصره وبالتالي تسببه في وفاة المصاب.

تقدير الحالة الصحية:

يتوقف تقدير الحالة الصحية للمتوفى على ما يقدمه الطبيب المشرح في تقديره المتضمن مجموع المشاهدات التشريحية والفحوص المختبرية التي يستعان بها ومن الواضح ان هذه الحالة ضرورية بالنسبة للدوائر الرسمية وشبه الرسمية وشركات التأمين في موضوع التزاماتها يدفع تعويض مالي لورثة المتوفى بعد التأكد من ان وفاته

حصلت اثناء قيامه بمهمة وظيفية عهدت اليه وفيما اذا كان سبب الموت ناتج عن ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة كان يصعق عامل بالتيار الكهربائي عندما كان يقوم بتصليح بعض الاسلاك.

وفي حالة مشاهدة الطبيب آفة مرضية يجب عليه ان يوضح علاقتها بسبب الوفاة.^(١)

^(١) لمزيد من التفصيل ينظر: المرجع السابق، ١/٧٢-٧٩.

المحتويات

٣ مدى مشروعية الاعمال الطبية
٧ المبحث الأول
٧ بتر وزرع الأعضاء البشرية
١٤ حكم الاستقطاع ممن هو في حكم الميت قبل الموت النهائي:
١٥ حكم استقطاع العضو من المحكوم عليه بالاعدام:
١٦ الوصية بالأعضاء البشرية:
١٦ حكم نقل الدم من جسد شخص إلى شخص آخر:
١٧ حكم التجميل:
١٧ حكم تشريح الميت :
١٨ شروط التشريح الطبي :
١٩ العلل الغائية للتشريح (او جوازه):

للمؤلف:

٢٥. الطلاق في الشرائع والقوانين والاعراف خلال اربعة الاف سنة
٢٦. الطلاق في القرآن
٢٧. الطلاق مرتان في تفاسير القرآن
٢٨. فلسفة الشريعة
٢٩. فلسفة القانون
٣٠. فلسفة المسؤولية الجنائية في ضوء الفعل والانتغال الفلفسيين
٣١. فلسفة المسؤولية المدنية في ضوء مقولات ارسطية
٣٢. القلق - اسبابه ، انواعه ، علاجه
٣٣. كارواني زيانم ج ١-٢
٣٤. المبادئ والحقوق الدستورية في القرآن مقارنة بالداثير الوضعية واعلانات حقوق الانسان
٣٥. مجموعة الابحاث العلمية
٣٦. المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية (تأليف مشترك)
٣٧. المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية في نمط جديد
٣٨. المسؤولية الجنائية في الشريعة الاسلامية دراسة مقارنة
٣٩. معين القضاة في تحقيق العدل والمساواة
٤٠. المنطق القانوني
٤١. المنطق القانوني في التصورات
٤٢. منهج الإسلام في مكافحة الإجرام
٤٣. موانع المسؤولية الجنائية في الشريعة الاسلامية والتشريعات الجزائية العربية
٤٤. مولود نامه
٤٥. نظرية الالتزامات برد غير المستحق
٤٦. نظرية الضمان في الفقه الاسلامي والقوانين المدنية

١. احكام الزواج والطلاق في الفقه الاسلامي دراسة مقارنة بالقانون
٢. احكام الميراث والوصية وحق الانتقال
٣. اخطاء اصولية لأبن السبكي في كتابه جمع الجوامع
٤. اسباب اختلاف الفقهاء في الاحكام الشرعية
٥. اسرار ثورة ١٤ تموز لسنة ١٩٥٨
٦. اصول الفقه
٧. اصول الفقه في نسجه الجديد
٨. الالتزامات في الشريعة الاسلامية والقوانين المدنية العربية
٩. الالتزامات في ضوء المنطق والفلسفة
١٠. أهمية الطاقات الروحية في الجين
١١. التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن
١٢. ترازووى ميراث (ميزان تقسيم الميراث)
١٣. تحفييف مستنقع العبيد والجواري في القرآن
١٤. التدخين أضراره ونحرجه في القرآن
١٥. حق الحرية في القرآن
١٦. حقوق الانسان في الاسلام
١٧. حكم احكام القرآن
١٨. حكم التعامل مع الجين البشري في الشريعة الاسلامية
١٩. خطوات الطلاق
٢٠. دلالات النصوص وطرق استنباط الاحكام في ضوء اصول الفقه الاسلامي
٢١. شرح قانون الاحوال الشخصية (احكام الميراث والوصية)
٢٢. الصلة بين المنطق والقانون
٢٣. الطلاق المعلق في الشريعة الاسلامية
٢٤. الطلاق المقترن بالعدد لا يقع به الا طلقة واحدة